القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

نائب الرئيس رفع «الجلسة» على أن تعقد في 13 فبراير

مجلس الأمة يوافق على إحالة «مصروفات الداخلية» إلى النيابة العامة

بو شهري: توزيعات الإسكان وصلت إلى 12 ألف وحدة سكنية وهو ثمرة للجهود المشتركة بين السلطتين

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية العادية أمس على إحالة الحكومة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن «التحقق من طبيعة مصروفات وزارة الداخلية لنوع «ضيافة وحفلات وهدايا ورحلات» والتوصيات الواردة فيه إلى النيابة العامة.

جاء ذلك بعد أن انتقل المجلس إلى مناقشة بند تقارير اللجان بشأن تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية حول «مصروفات وزارة الداخلية لنوع «ضيافة وحفلات وهدايا ورحلات» للسنتين الماليتين «2014-2015» و«2015-2016».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قد بدأ بمناقشة هذا البند وبعد ذلك قدم طلبا نيابيا بقفل باب النقاش ووافق المجلس عليه وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 25 عضوا وعدم موافقة 23 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 48 عضوا.

على صعيد آخر تسبب فقدان النصاب بتأجيل التصويت على قبول غير الكويتيين في الجيش وتحديد عدد المجنسين.إذ كان المجلس ناقش التقرير الثامن والثمانين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن المشروع بقانون في شأن تعديل المادة «29» من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش المقدم من الحكومة.

وأكد نواب خلال مداخلتهم في الجلسة أن القانون يعالج مشكلة إنسانية ويلبي حاجة المؤسسة العسكرية من العناصر البشرية وينتظره الكثير ويخدم البلد.

وتمنوا إقرار قوانين مماثلة تتصل بقضية غير محددي الجنسية، مشددين على أن تلك القضية تمس أمن البلد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وأشاروا إلى أن بعض البدون أعلن ولاءه المطلق للوطن في ظل ظروف سيئة مرت بها البلاد.

ووافق المجلس بالإجماع وفي المداولتين الأولى والثانية على تسع اتفاقيات بين حكومة دولة الكويت وحكومات دول صديقة وهيئة أوروبية ومنظمة ومؤتمر عالمي.

وكان المجلس استكمل أمس النظر في طلبي مناقشة بشأن القضية الإسكانية وتتضمن الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية كافة.

وطالب النواب بتوفير مزيد من الأراضي مشيرين إلى أن الأراضي المستغلة لاتزيد على 7% فقط، كما أكدوا ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية سواء البلدية او النفط من أجل توفير هذه الأراضي وايضا زيادة بدل الإيجار عن 150 دينارا الحالية ومنح هذا البدل لمن وضعت أسماؤهم على المخطط وتسلموا أرقاما.

واقترح النواب أن يتم توزيع قسائم على المواطنين بدلا من بيوت الحكومة لتجنب المشاكل التي تحدث نتيجة سوء تنفيذ المقاولين للبيوت الحكومية.

وشدد النواب على ضرورة وجود خطة واضحة وبرنامج زمني لتنفيذ مشروعات الإسكان والخدمات من طرق وكهرباء ومدارس ومراكز صحية وغيرذلك.

من جانبها أكدت وزيرة الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري أن وصول توزيعات الإسكان إلى رقم غير مسبوق وهو 12 الف وحدة سكنية هو ثمرة للجهود المشتركة بين السلطتين.

وأضافت الوزيرة خلال مداخلتها انه رغم النجاح في دفع عجلة القضية إلا أن المشوار ما زال طويلا، لأن إنشاء مدن سكنية بها 25 الف وحدة سكنية من مبان عامة وسكنية وخدمات امر يحتاج وقتا.

وأوضحت أن ما تسعى الوزارة لإنجازه هو أن تحول المدن من مخططات إلى مدن سكنية على أرض الواقع.

وأشارت الوزيرة إلى أن التوزيع على المخططات المتفق عليه بين وزارة الإسكان واللجنة البرلمانية المعنية قد أثبت نجاحه وكان منهجا سليما.

وذكرت بوشهري أن طابور الانتظار انخفض إلى 96 الف طلب بعد أن كان متخطيا 110 آلاف في 2014 وتطمح في مزيد من الانخفاض لطابور الانتظار.

وأشارت إلى أن هناك تحديات أولها ضمان تنفيذ عقود البنية التحتية الموقعة والتي سوف توقع، وقطاع المراقبة في المؤسسة الرعاية السكنية يعمل في متابعة أداء المقاولين وتأكدنا من تنفيذ الجداول الزمنية التي تحدث بصفة شهرية والموقف التنفيذي لكل مقاول.

وبينت أن التحدي الآخر يتمثل في توفير السيولة المالية لدى بنك الائتمان ليستمر في تقديم قروضه الإسكانية وأن استمراره بالوضع الحالي من دون تنويع لمصادر دخله سيؤثر على ديمومة هذا البنك.

وبينت انه في مارس 2017 وقع البنك عقدا للمحافظة على استمرارية التمويل العقاري للمواطنين، كما أن هناك دراسة وهي موضع اهتمام للتأكد من أن إعادة هيكلة البنك يجب أن يراعي القدرة المالية للمواطنين وعدم زيادة الأعباء المالية عليهم وأن تتوافق نتائج الدراسة مع استدامة بنك الائتمان، والمحافظة على حق الدولة المالي.

وتطرقت الوزيرة إلى مشكلة ظهور عيوب في المنازل وقالت إن هناك عيوبا في المنازل التي وزعت ولكنها تملك كفالة كهربائية وإنشائية تلزم بإصلاح العيوب على كفالة المقاول ومعالجة الخلل بصورة سريعة من خلال مكاتب تستقبل شكاوى المواطنين.

كما شددت الوزيرة على محاسبة أي مسؤول أو قيادي يتلاعب في الطلبات وبدل الإيجار، مؤكدة حرصها على البر بالقسم أمام الله على الحفاظ على المال العام وهذا ما ستعمل عليه في المستقبل.

ورفع نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري الجلسة على أن تعقد الجلسة العادية المقبلة الثلاثاء المقبل الموافق 13 فبراير الجاري.

وفيما يلي مجريات الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس اليوم لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

الأمين العام يتلو أسماء الحضور والمعتذرين.

اعتذر عن عدم الحضور النواب جمعان الحريش، وليد الطبطبائي، محمد الطير، عودة الرويعي وخلف دميثير ووزير التجارة والصناعة وزيرة الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان.

مجلس الأمة يواصل مناقشة القضية الإسكانية.

محمد هايف: يجب منع الشركة وصاحبها من اي مشاريع اسكانية في حال تبين وجود مشاكل في البيوت التي تم تسليمها للمواطنين.. لا يعقل أن يحرم من بدل الإيجار من تم التخصيص لهم ومنحهم أرقام.

علي الدقباسي: ببساطة نصف الشعب الكويتي يسكن بالإيجار.. وهذه الإيجارات استهلكت رواتب الموظفين..الناس ملت من الكلام والوعود التي أطلقها وزراء الإسكان المتعاقبين ومن المجلس والحكومة..اليوم الدولة تحضر لمؤتمر إعمار العراق وهذه التزامات خارجية تجاه الأشقاء والأصدقاء.. ولكن من باب أولى أن نعمل على إعمار داخل الكويت..البيوت اليوم في الكويت أصبحت أغلى من البيوت في سويسرا.

عسكر العنزي: الوزير السابق ياسر أبل كان له جهود في تسريع إنشاء المشاريع الإسكانية.. وتوفير البنية التحتية..ندعوا وزيرة الإسكان إلى توفير المزيد من المساكن.. فالكثير من الشباب الكويتي مستأجرون في شقق.

رياض العدساني: هناك إخفاقات في القضية الإسكانية وارتفاع في أسعار الأراضي والعقارات كما أنها محتكرة.. وندعوا الحكومة إلى فك هذا الاحتكار.

خالد العتيبي: تفاهم الحكومة بين وزارتها حول القضية الإسكانية هو بداية الحل لهذه المشكلة..المناطق السكنية في الكويت لا تتجاوز 5 % من مساحة الدولة وهذا يعني انه ليست هناك جدية في معالجة القضية..أدعوا وزراء الحكومة بأن يقوموا برحلة جماعية إلى مدينة صباح الأحمد للوقوف على النواقص والمشاكل التي تعاني منها.

- رغم النجاح بدفع حلول الأزمة الإسكانية إلا أن المسار ما زال طويلا ووزعنا على المخطط 56733 قسيمة
- لدينا 96 ألف طلب اسكاني واستمرار بنك الائتمان بتقديم القروض الاسكانية دون تنويع مصادره يؤثر على ديمومته
- سوف أبر بقسمي بالحفاظ على المال العام وسوف احاسب أي مسؤول أو قيادي يتلاعب في الطلبات وبدل الإيجار

الشيخ ناصر الصباح ملوحا للحضور

- عبدالكريم الكندري: هناك حديث أن الكهرباء ستصل إلى مدينة المطلاع في 2019.. ولا يوجد أي بوادر لذلك
- الهدية: إذا لم تدعم الحكومة وزيرة الإسكان لن تستطيع فعل شيء في القضية الإسكانية.
- هايف: يجب منع الشركة وصاحبها من أي مشاريع اسكانية في حال تبين وجود مشاكل في البيوت

العريبد مصافحاً وزير الخارجية

سعدون حماد خلال مداخلته

عيسى الكندري مترئساً جانباً من الجلسة